

البلدان العربية يفوق احتياجاتها لنفقات التنمية الاقتصادية . وهذا يعني انه من مصلحة البلدان العربية في المدى البعيد ، من وجهة النظر الاقتصادية البحتة ، ان تجعل انتاجها النفطي مستقرا او ان تخفضه بدل ان تنتجه بالمستويات الراهنة . والى ذلك ، فان الثمن الاجتماعي للاضطراب الى مواجهة نتائج الارتفاع المفاجيء في اسعار النفط وايرادات النفط يرغم الحكومات العربية على اعادة النظر في سياساتها للتصنيع المعجل في وقت لا تلبى فيه الاحتياجات الاساسية للجماهير . ولا حاجة الى القول ان الثورة الايرانية قد غيرت الكثير من المقدمات المنطقية التي بنيت عليها السياسات . واذا افترضنا ان البلدان العربية ستكون إما غير راغبة او غير قادرة على تلبية طلب البلدان الصناعية للنفط ، فان عدة مشكلات ستنشأ حتما في المستقبل القريب .

اولى هذه المشكلات واهمها هي النزاع الذي سينشأ بين البلدان المصنعة نفسها فيما يتعلق بوصولها الى نفط المنطقة . ان المركز الممتاز الذي اوجدته الولايات المتحدة لنفسها مع العربية السعودية ومصر اضافة الى علاقتها الخاصة مع اسرائيل سيمكنها من لعب دور مهم في عملية تخصيص الامدادات المتوفرة بين مستعملي النفط المختلفين . وستستمر شركات النفط المتعددة الجنسيات المتمركزة في اميركا في لعب دور مهم في عملية التخصيص هذه .

المشكلة الثانية هي مشكلة وصول بلدان العالم الثالث المستوردة للنفط الى النفط العربي . ولن تعاني هذه البلدان من عجزها عن تلبية احتياجاتها الى النفط المستورد فحسب ، ولكنها ستعاني ايضا من الزيادة الحتمية في سعر النفط .

والمشكلة الثالثة والاكثر خطورة التي ستواجه البلدان العربية هي تلك التي تتعلق بحرية تصرفها كدول مستقلة . ومن المعروف تماما ، بالطبع ، ان الولايات المتحدة لن تتردد في اللجوء الى اية اداة من ابوات الضغط السياسي والعسكري الموجودة في تصرفها ، مباشرة او مداورة ، لتأمين الوصول الى النفط العربي . ويجري في الولايات المتحدة وضع خطط طوارئ لاقامة قوى من ١٠٠,٠٠٠ بينها ٤٠,٠٠٠ جندي مقاتل لاستخدامها لحماية مصالح النفط الاميركية في المنطقة من العراق الى عمان . ولا حاجة الى القول ان المخططين الاميركيين يعتبرون المنطقة العربية في الشرق الاوسط حساسة جدا وفي غاية الاهمية للمصالح الاميركية الداخلية والعالمية .

وبما ان الاتحاد السوفياتي سيكون مكتفيا ذاتيا في الطاقة فان البلدان المصنعة الاخرى هي التي تحب الولايات المتحدة ان تحرمها حرية الوصول الى النفط العربي . وتفترض الملاحظات الاخيرة الثلاث ان البلدان الغربية ستكون ممثلة سلبية في ما سوف يحدث لها وان الاوضاع السائدة في العالم العربي ستبقى جامدة . ان ايا من هذه الافتراضات ليس صحيحا ، بالطبع ، كما اظهرت الاحداث الاخيرة في ايران . ومن المهم ان نتذكر كذلك ان التناقضات بين بلدان العالم الرأسمالية فيما هي تدون من العقد التالي يجب ان توفر فرصا مهمة للبلدان العربية لاستخدام نفوذها الاقتصادي المهم لتحقيق اهدافها السياسية القومية .

ملاحظات ختامية

ان مسألة الطاقة والسياسة الخارجية الاميركية ليست مسألة جديدة . وكذلك الصلة بين